جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩١)

مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى"
بين الأهداف والإنجازات

يونية ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

مشروع تنمية جنوب الوادى(توشكى) بين الأهداف والانجازات

ملخص

يعد مشروع توشكى من مشروعات التنمية القومية متعددة الأغراض التى بدء في تنفيذها بالصحراء الغربية منذ حوالى عشر سنوات بهدف جذب السكان لاستيطان المنطقة واستغلال ما هو متواجد من امكانيات وموارد طبيعية في الانتاج الزراعى والصناعى وفي السياحة، وما يتبع ذلك من مشروعات وخدمات عامة واجتماعية تشكل في مجموعها مجتمعاً متكاملاً، ونظراً لما ثار حول المشروع خلال الأونه الأخيرة من جدل حول الموقف التنفيذى للمشروع وانجازاته فإن الدراسة استهدفت بيان حقيقة الموقف الحالى للمشروع وحجم الإنجاز في الأعمال والأنشطة الإنتاجية والخدمية التى تمارسها المشروعات التنموية العامة والخاصة وتقييمها لمعرفة مدى توافقها مع الأهداف المنشودة وتحديد سبل تفعيل التنمية بمنطقة المشروع، حيث اتضح أنه قد تم الانتهاء من تنفيذ ترعة الشيخ زايد بطول ٥٠,٨كم وكذلك دليل وفرعى الترعة رقم (١)، (٢) ، ورغم امتلاء الترعة بالمياه فإن اطلاق المياه بفرعى (١)، (٢) لم يتم إلا لنحو ١٦,٦%، ٢١,٩% من الأطوال المستهدفة من الفرعين على التوالى وهو ما قد يعزى إلى ضعف معدلات استصلاح واستزراع الأراضى (يبلغ زمامها ٢٢٠ ألف فدان) على هذين الفرعين.

أما دليل وفرعى رقم (٣) ، (٤) من الترعة (يبلغ زمامها ٣٠٠ ألف فدان) فيشير الموقف التنفيذى للأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية الخاصة بهم إلى أن معدلات انجازها مازالت ضعيفة، وفيما يتعلق بمحطة الطلمبات الرئيسية فإنه قد تم الانتهاء من تنفيذها واطلاقها للمياه في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ وتبلغ طاقتها التصميمة نحو ٢٥ مليون متر مكعب مياه في اليوم، ورغم ذلك فإنه من بين ١٨ طلمبة مياه تضمها المحطة لم يعمل منها حتى الآن غير طلمبه واحدة وهو ما يعزى إلى بطء معدلات التنفيذ في أعمال الاستصلاح والبنية التحتية الداخلية والإستزراع بالاراض المستهدف زراعتها والتى تقدر بحوالى ٥٤٠ الف فدان. وقد بلغ اجمالى ما تم انفاقه من استثمارات للبنية الأساسية (الترعة ومحطة المياه ومحطة الكهرباء والآبار) منذ بدء المشروع حوالى ٥,٩ مليار جنيه.

وتعد الزراعة النشاط الاقتصادى القائد في منطقة توشكى ويكاد يكون هو النشاط الإنتاجى الأوحد إلى الآن، إلا ان معدلات أداء الشركتين اللتين بدأتا هذا النشاط- على فرعى(١)،(٢)- مازالت ضعيفة حيث استزرعت شركة المملكة للتنمية الزراعية نحو ١% فقط (١٠٠٠ فدان) من مساحة الاراضى المخصصة لها والمستهدف زراعتها ويعزى ذلك لتأخر الشركة في تنفيذ أعمال البنية الأساسية الداخلية بتلك المساحة. أما شركة جنوب الوادى للتنمية الزراعية فأدائها أفضل نسبيا، حيث استصلحت واستزرعت ما يقرب من ٥,٨% (٧ آلاف فدان) من المساحة المستهدف زراعتها- وجارى استصلاح نحو ١٠ آلاف فدان أخرى، كما أن النمط الانتاجى بهذه الشركة كان يتفق بدرجة أكبر مع الأهداف المخططه والمأموله من المشروع عن مثيله بشركة المملكة، كما تبين أن غالبية العمالة المشتغلة لدى الشركتين تقيم في معسكرات إيواء وهو ما قد يتعارض مع الأهداف المخططة للمشروع والتى تسعى إلى جذب السكان إلى المنطقة والاستيطان والاقامة المستقرة بها.

كما تبين أن المشروعات الانتاجية-الصناعية والسمكية- الاخرى والمشروعات الخدمية (صحية وتعليمية وسياحية) لم يبدأ تنفيذ أى منها في منطقة المشروع بعد، وهو ما ساعد كذلك على عدم بدء عملية توطين السكان بالمنطقة.

Abstract

Toshka project is considered one of the multi purpose national developmental projects that started in the western desert 10 years ago. It aims at attracting population to the district, making good use of its capabilities and natural resources for agricultural production, industrial production and tourism, in addition to other projects and public services that can result in total in an integrated society in that district.

As a result of the late controversy around the project and its accomplishments, this study aimed at revealing the truth about the current status of the project, the size of the achievements in the production and services' activities practiced by public and private projects & evaluating them to know whether they match with the desired goals of the project or not, and defining means of enhancing development in the project's area.

It is clear that Sheikh Zayed canal was already executed with 50.8 kms long, in addition to its branches number (1) & (2). Although the lake is filled with water, water doesn't fill except 16.6%, and 21.9% of the desired lengths for branches (1) and (2) respectively, which may be due to the weak rates of reclamation and planting the land round the branches (whose area nearly 220 thousand feddans).

Concerning branches number (3) and (4) of the canal (nearly 300 thousand feddans), the rates of execution of its civilian, mechanical, and electrical works still so weak.

Concerning the main pumping station, it was already executed and water pumped on the 20th of October 2002, although it is designed to pump 25 million cubic meter of water per day, only 1 of 18 pumping units is working now. This is due to the low rates of execution of the inner infrastructure and the reclamation & planting of the desired lands whose total area is round 540 thousand feddans. The total costs of the main infra structure investments (the canal; the pumping station; the electric station; and the wells) is nearly 5.9 billion Egyptian pounds since the beginning of the project.

Agriculture is considered the leading economic activity in Toshka region and barely the sole productive activity till now, however; the rate of performance of the two working companies over branches (1) & (2) is still low. As the Kingdom Agricultural Development Company reclaimed and planted only 1% (1000 feddans) of the total targeted area, that's due to the company's being late in executing the required inner infrastructure of that area.

Concerning the other company, the South Valley Development Company had a relatively better performance, as it was able to reclaim and plant nearly 5.8% (7000 feddans) of its total targeted area and it s reclaiming another 10 thousand feddans now. Thus the production pattern of the South Valley company is moving in a greater accordance with the desired goals of the project than that of the Kingdom company's pattern.

It was also known that most of the labor in both companies still live in tents which contradicts the planned goals of both companies aiming at attracting population to the region, settlement, and stable residence.

It's also clear that other productive projects (industrial or fisheries) and services projets (health, educational, or tourism) are not executed yet in any region of the project, which helped in delaying population settlement process in the region.

فهرس المحـــتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: مشروع تنمية جنوب الوادى "توشكى": المبررات، الأهداف، المقومات، والأنشطة وإنجازاتها:	١
١-١ التعريف بالمشروع	١
١-١-١ مبررات ودوافع إقامة المشروع	٢
١-١-٢ أهـــداف المشروع	٦
١-١-٣ الخصائص الطبيعية لمنطقة المشروع	١٠
١-٢ الأنشطة والمشروعات الجارى تنفيذها بمنطقة المشروع: الأهداف والإنجازات	١٥
١-٢-١ مشروعات البنيـــة الأساسية	١٥
١-٢-٢ مشروعات المرافق العامـــه	٢٦
١-٢-٣ نشاط الزراعة واستصلاح الأراضى	٢٨
الفصل الثانى: الرؤى المستقبلية لتفعيل مشروعات التنمية والتعمير بمنطقة المشروع	٤٢
٢-١ الأنشطة الانتاجية والخدميـــة:	٤٣
٢-١-١ النشاط الزراعى واستصلاح الأراضى	٤٣
٢-١-٢ النشاط السمكى	٥٠
٢-١-٣ النشاط الصناعي	٥٦
٢-١-٤ الخدمات السياحية	٦٠
٢-١-٥ الخدمات الاجتماعية	٦٥
٢-٢ توطين السكان بمنطقة توشكى	٧١
٢-٣ الإطار التنظيمى المقترح لإدارة التنمية والتعمير بمنطقة المشروع	٩٣
الموجز والتوصيات	٩٨
المراجع	١٠٨
الملاحق	

مشروع تنمية جنوب الوادى "توشكى"
بين الأهداف والإنجازات الحالية

المقـــدمة:

تواجه مصر مشكلة سكانية منذ عقود طويلة مضت، حيث أدت زيادة النمو السكانى الى بطىء معدلات النمو الاقتصادى بسبب ما تتطلبه الزيادات السكانية المضطردة من توفير احتياجاتها من الغذاء وفرص العمل والاستثمار فى المشروعات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة. ومن الحقائق التى لايمكن تجاهلها أنه قد تزامن مع هذه الزيادات السكانية ومنذ مايزيد عن نصف قرن تنفيذ الكثير من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق هذه المطالب، حيث تم التوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة المتاحة داخل الوادى والدلتا وفى المناطق المجاورة للدلتا ووادى النيل بالصحارى المصرية بهدف خلق مجتمعات زراعية وصناعية واقامة ما يلزمها من مرافق وخدمات اجتماعية.

وإذا كانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر هذه العقود قد ركزت برامجها ومشروعاتها فى محيط الدلتا والوادى حيث التركيز السكانى للمجتمع المصرى مع وجود الميزة النسبية لاستصلاح وتعمير المناطق غير المأهولة بداخلها (من حيث سهولة التوسع فى امداد مرافق الخدمات العامة الى هذه المناطق ووجود العمالة الرخيصة وإشباع احتياجات المناطق المستهدف تعميرها داخل الدلتا والوادى) إلا أن ذلك لم يكن كافيا لاستيعاب الزيادة السكانية التى تراكمت عاما بعد آخر بالرغم من استنفاذ ما يقرب من جميع المساحات داخل الدلتـــا والوادى القابلة للاستصلاح والتعمير. وقد كان من الآثار السابية لسياسة التوسع الزراعى بالاراضى المتاخمة للدلتا والوادى استمرار التمركز السكانى ونموه فى محيطها، مما ترتب عليه تناقص نصيب الفرد من المساحة الزراعية وزيادة الكثافة السكانية للمناطق المأهولة بمعدلات فاقت قدرة شبكات الخدمات العامة بالرغم من مساهمة مشروعات التوسع الصناعى والتوسع فى مرافق الخدمات العامة والاجتماعية فى استقطاع جانب كبير نسبياً من المساحات الإضافية التى تم استصلاحها واستزراعها فى محيط الدلتا والوادى. ومن الآثار السلبية لهذه الاستراتيجية أيضا زيادة الواردات الغذائية كنتيجة مباشرة لعدم قدرة الانتاج الزراعى من المساحات المستصلحة المضافة على تحقيق وفرة فى الانتاج لمواجهة زيادة الطلب على الغذاء.

وعلى ذلك فلم يعد الاستمرار فى تطبيق هذه الاستراتيجية بتركيز جهود التنمية فى محيط الدلتـــا والوادى هو التوجه التنموى الصحيح للموارد المتاحة، ليس فقط لما يترتب عليه من استقطاع للأراضى الزراعية داخل هذا المحيط واستخدامها لأغراض غير زراعية بل أيضاً لكونه يعد بمثابة دعوة لاستمرار التكدس السكانى ونموه داخل هذا المحيط وعدم تطبيق حلول جذرية للمشكلة السكانية ومن ثم زيادة الطلب ليس فقط على الأراضى بهدف الزراعة بل أيضا بهدف التوسع العمرانى والصناعى، هذا فضلاً عن التأثيرات البيئية السلبية وارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتوسع فى مشروعات الخدمات العامة والاجتماعية الإضافية والضرورية لمواجهة النمو السكانى فى محيط الدلتا والوادى.

لقد أستوعبت سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خطورة الاستمرار فى تطبيق هذه الاستراتيجية منذ أكثر من عقدين ماضيين، حيث بدأ فى تخطيط وتنفيذ مشروعات التعمير فى مجالات التوسع العمرانى وتوفير أراضى للإسكان والصناعة بالمناطق الصحراوية المحيطة بالدلتا والوادى والقريبة منها، إلى جانب تركيز مشروعات التعمير السياحى على السواحل المصرية فى البحر الأبيض والأحمر. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لهذه الاستراتيجية من خلال تنفيذ مشروعات تنموية قومية متكاملة وعملاقة تعتمد على استغلال الموارد المائية المحدودة بغرض استيعاب جانب من الزيادة السكانية المتوقعة وتوفير فرص العمل ومصادر الدخل لمستوطنيها ، إلا أن نتائج هذه المشرعات القومية مازالت أقل من الطموحات المأمولة ليس فقط من حيث وقف التكدس السكانى بالدلتـــا والوادى عند مستواه الحالى أو على الأقل الإبطاء من معدلات نموه، ولكن أيضا من حيث الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن كثيراً من مشروعات التعمير فى مجالات الإسكان والصناعة بالمناطق الصحراوية المجاورة للدلتا والوادى مازالت بعيدة إلى حد ما عن أهدافها المخططة من حيث ضعف قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية نظرا لقرب بعض هذه المشروعات من الدلتـــا والوادى والذى يعتبر من أهم العوامل المساهمة فى ذلك. أضف إلى ذلك أيضاً أن الطاقة الاستيعابية والأنشطة الانتاجية المخططة لهذه المشروعات ليست بالقدر أو بالحجم الكافى لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة وفرص العمل المستهدف تحقيقها فى المستقبل القريب أو المتوسط.

ولقد أتجه تفكير الدولة فيما يتعلق بسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى ايجاد استراتيجية بديلة تتمثل فى تطبيق مفهوم المشروعات القومية الكبرى متعددة الأغراض وذلك من خلال الخروج بمشروعات التنمية والتعمير إلى المناطق الصحراوية بعيداً عن الدلتا والوادى منذ

ما يزيد عن عقد مضى، وذلك ليس بهدف جذب السكان لاستيطان هذه المناطق فقط، بل أيضا لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة فى هذه المناطق فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعى والتوسع العمرانى والسياحة وما يتبع ذلك من مشروعات وخدمات عامة واجتماعية تشكل فى مجموعها مجتمعاً متكاملاً فى هذه المناطق. ولقد كان التفكير فى مشروع توشكى فى أقصى جنوب غرب مصر هو تطبيق عملى لهذه الاستراتيجية الجديدة. ومما تجدر الاشارة اليه أن طبيعة مشروعات التنمية القومية ذات الأهداف المتعددة كمشروع توشكى تتطلب ليس فقط استثمارات ضخمة قد تفوق المخصصات المالية للتنمية فى مرحلة معينة، بل أيضا تتطلب مراحل زمنية طويلة للتنفيذ، قد تتعدى العشرون عاما لاستكمال المشروع، مقارنة بمشروعات التنمية التقليدية الأخرى.لذلك فان التصميم الفنى للمشروع وتدرج مراحل تنفيذ أنشطته المختلفة والتى يجب أن تكون متكاملة بالاضافة الى التوزيع الزمنى لاستثماراته يعتبر من الأمور الهامة فى نجاح مثل هذه المشروعات من جهة ولتطبيق نظرية مضاعف الاستثمار من جهة أخرى. ومن هنا فإن المشروع استهدف الأخذ بمفهوم مرحلية استكمال التنمية المتكاملة لكل مرحلة من مراحل المشروع وليس مرحلية التنفيذ وفقا للمتاح من الاستثمارات وذلك لضمان مساهمة المشروع فى زيادة الانتاج ومعدلات النمو. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع منذ فترة اقتربت من العشر سنوات وذلك بالعمل الجاد فى تنفيذ وتشغيل المرافق العامة فى منطقة المشروع، الا أن تنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية لم يكن على نفس مستوى الجدية. ومن الطبيعى كأى مشروع قومى ضخم يبعد عن المناطق التقليدية للتنمية المتاخمة للوادى والدلتا أن يصاحب مراحله الأولى ثورة عاطفية جنحت الى مبالغة فى التفاؤل فى البداية لحشد القيادة السياسية لامكانيات الدولة لهذا المشروع، ثم أعقب هذا الحماس والتفاؤل بالمسقبل الواعد للمشروع بعض التردد واعادة التفكير ليس فى أهداف المشروع فى حد ذاته بل فى امكانية التنفيذ وحجم التكاليف والبعد الزمنى اللازم حتى يحقق المشروع العائد الاقتصادى والاجتماعى من تنفيذه. وهنا وبعد مضى ما يقرب من عشر سنوات على بداية تنفيذ البنية الأساسية للمشروع (خاصة محطة رفع مياه الرى) ظهرت تساؤلات حول جدوى المشروع وما تم تحقيقه من الأهداف المعلنة لدرجة أن جنح البعض الى الاغراق فى التشاؤم. هذا بالاضافة الى الحوارات التى تدور على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والمحافل العلمية حول جدوى المشروع وما حققه حتى الآن، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة فى بيان حقيقة الموقف الحالى للمشروع فى ظل المتوفر من معلومات عنه وبهدف معرفة حجم الانجاز فى الاعمال والأنشطة الانتاجية والخدمية التى تمارسها المشروعات التنموية العامة

والخاصة بمنطقة المشروع. بالاضافة الى إمكانية تقييمها لتحديد مدى توافقها مع الأهداف المنشودة لتحديد الإيجابيات لتعظيمها، وتجنب السلبيات بغرض تفعيل مشروعات التنمية والتعمير بالمنطقة فى تحقيق الأهداف العامة المأمولة منها وهو يعد الهدف الأساسى لهذه الدراسة والذى يتضمن مجموعة أخرى من الأهداف تسعى الدراسة إلى الوصول إليها والتى تتمثل فيما يلى :

- تحديد مدى مواءمة سلوكيات المشروعات الخاصة المتواجدة فى المنطقة مع الأهداف العامة لتنميتها وتعميرها، تحديد سياسات وأدوات تصحيح مسارها، تفعيل الدور المنتظر منها فى تنمية وتعمير المنطقة.
- تحديد فرص التنمية الأخرى غير المستغلة فى المنطقة واقتراح الأنماط المختلفة لمشروعات استغلالها.
- تحديد التوليفة المثلى من المستثمرين فى مشروعات الاستصلاح بالأراضى التى لم تخصص بعد أو تلك التى يمكن النظر فى إعادة تخصيصها.
- اقتراح الأنماط المختلفة للتجمعات السكنية ومراكز توطينها داخل المنطقة.
- تحديد عوامل الطرد والجذب بالنسبة للفئات المختلفة من المستثمرين والمهاجرين إلى المنطقة بغرض استخلاص السياسات والأدوات المحفزة على الاستثمار والهجرة إلى المنطقة.
- اقتراح الإطار التنظيمى والمؤسسى لإدارة التنمية والتعمير فى المنطقة.

وفى سبيل تحقيق الأهداف المشار اليها طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات، (الواردة بالملحق (١)) تتحدد فى ضوء الاجابة عليها موقف انجازات المشروع، وقد اعتمدت الدراسة على الوسائل والأدوات التالية:

- الإحصاءات والبيانات وتقارير المتابعة ونتائج الدراسات السابقة (الواردة بالملحق رقم (٢)) والحالية المنشورة عن المنطقة.
- المقابلات الشخصية مع المسئولين بوزارة الموارد المائية والرى والمستثمرين والعاملين بمنطقة المشروع.
- الزيارات الميدانية إلى المنطقة والتى كان مخططا القيام بها لعقد المقابلات الشخصية مع المستثمرين والمشتغلين فى مواقع المشروعات العامة والخاصة والتجمعات السكنية وكذلك لاستيفاء إستمارات الاستبيان، الا أن تلك الزيارات لم تتم لأسباب خارجة عن فريق الدراسة.

وتمشياً مع أهداف الدراسة قسمت الدراسة إلى فصلين اشتمل الفصل الأول على مقدمة عامة عن التعريف بالمشروع ومبررات وفلسفة إنشائه ومقوماته الأساسية مع عرض لأهداف وانجازات المشروعات الجارى تنفيذها بمنطقة المشروع، بينما تناول الفصل الثانى رؤية مستقبلية لتفعيل تنمية وتعمير منطقة توشكى وتحديد سياسات وأدوات تحقيق ذلك بالاضافة الى اقتراح الإطار التنظيمى والمؤسسى لإدارة التنمية والتعمير فى منطقة المشروع.

وقـــد شارك فى إعداد هذه الدراســة كل من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسى)، أ.د. عبد القادر دياب، أ.د. أحمد برانية، أ.د. سيد حسين، أ.د. سمير عريقات، د. صادق رياض، د. محمد مرعى، د. منى الدسوقى، د. حنان رجائى، د. سحر البهائى. كما ساعد فى اعداد هذه الدراسة الباحثين المساعدين سامح طلعت، مروة سعودى، أمانى عبد الوهاب.

لجميع هؤلاء ولكل من ساهم من المعهد أو خارج المعهد فى إعداد هذه الدراسة، سواء فى مرحلة التحرير أو الكتابة، خاص الشكر والتقدير.

الباحث الرئيســى
أ.د. هدى صالح النمر

مديرمركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وادارة المشروعات

الفصل الأول*

مشروع جنوب الوادى "توشكى"

"المبررات، الأهداف، المقومات، والأنشطة المنفـذة وإنجازاتها"

تمهيـــــد:

يعتبر مشروع تنمية جنوب الوادى أو "مشروع توشكى" أحد المشروعات العملاقة التى أخذت الدولة على عاتقها مهمة تنفيذه وتحقيق أحد الأحلام الهامة التى طالما راودت المصريين على مر العصور، ألا وهو حلم الخروج من الوادى الضيق والاستفادة من أرض مصر الواسعة التى تفيض بالخير والعطاء. ومن ثم فهذا المشروع لن يكون مجرد أرض جديدة تضاف إلى مساحات مصر الخضراء ولكنه يعبر عن رؤية استراتيجية متكاملة تشمل العديد من نواحى التنمية الشاملة والمتكاملة والتى تستوعب مختلف مجـــالات النشاط الإنتاجى والخدمى. فالمشروع يعتبر وسيلة لإعادة التوازن إلى خريطة مصر السكانيه والعمرانية والأمنية، فضلاً عن كونه مجال فسيح وبكر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق قواعد وأسس تخطيطية وتنظيمية جديدة. وبعبارة أخرى فإن مشروع جنوب الوادى "توشكى" قد يعتبر خير نموذج تطبيقى يتيح لمصر الانطلاق وفق القواعد العالمية للعمل الاقتصادى ويفتح نافذة واسعة لعلاقات التفاعل النشط بين مصر والعالم(١).

١-١- التعريف بالمشروع:

كانت منطقة توشكى** قديماً تضم قريتين إحداهما شرق النيل وتسمى توشكى شرق، والأخرى غرب نهر النيل وتسمى توشكى غرب، وكان سكان توشكى يستخدمون المراكب الشراعية كوسيلة للتنقل بين القريتين عبر نهر النيل. تميزت قريتا توشكى "غرب وشرق" بمبانى اعتمدت فى بنائها على المواد والخامات المحلية من الطين والحجر الرملى النوبى المتوفرة فى المنطقة. وقد تم تهجير أهالى القريتين وتمليكهم فى الأراضى المستصلحة الجديدة بجوار مدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان فى مركز نصر النوبه وسميت قريتهم الجديدة بنفس الاسم "توشكى".

ولتوضيح ماهية مشروع توشكى محل الدراسة لابد بداية التفرقة بين مشروعين مختلفين، المشروع الأول مشروع خاص بالسد العالى وتم التخطيط له ضمن مشروع إقامة

---

* إعتمد هذا القسم من الدراسة على المراجع المتاحة حول الموضوع والمقابلات الشخصية مع المسئولين والمستثمرين فى أماكن عملهم بالقاهرة.

** تعنى موطن نبات الغبيرة ذو الرائحة العطرية.

السد العالى وهو قاصر على شق قناة توشكى من شاطىء بحيرة ناصر إلى بداية منخفض توشكى، وإقامة مفيض توشكى على حافة المنخفض والذى هو عبارة عن مدرج يربط بين قناة توشكى والمنخفض للعمل على انسياب الماء دون إضرار بحافة المنخفض. وكانت هذه الأعمال الخاصة بمنطقة توشكى موضع اعتبار منذ بداية تصميم بناء السد العالى ليكون منخفض توشكى المنفذ الذى يستوعب مايزيد من المياه المتجمعة فى بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٨م فوق سطح البحر، حيث تشكل أى زيادة فوق هذا المنسوب ضغطا على جسم السد قد يعرضه للخطر. ومن تقديرات الخبراء أن مثل هذا الفائض لايتوفر إلا فى سنوات الفيضانات العالية جداً والتى تأتى عادة مرة واحدة كل حوالى عشرين سنه، ولا وظيفة تذكر لهذا المشروع غير حماية جسم السد إذ لايمكن قيام استزراع أو أى مظاهر حضارية عليه، وهذا المشروع تم واكتمل فى نوفمبر ١٩٩٦ .

أما المشروع الثانى فهو زراعة وتعمير إقليم توشكى وهو الذى بدء فى إعماله فى يناير ١٩٩٧على بعد ٨ كم شمال موقع المشروع الأول والذى سيأخذ مياهه من بحيرة السد بواسطة محطات لرفع المياه إلى مسار قناه مكشوفة تمتد لمسافة ٣١٠كم من منطقة توشكى إلى واحة باريس. وقد خصص للزراعة فى هذا الإقليم مساحة قدرها ١٥%من إجمالى مساحته، وللمناطق الحضرية الصناعية ٢٠%، ونحو٦٥% لسياحة السفارى[٢]، والجدير بالاشارة أن مشروع تنمية "منطقة العوينات" يعد مشروعا مستقلاً عن مشروع توشكى، حيث يخضع الأول لإشراف وزارة الزراعة بينما يخضع الثانى لإشراف وزارة الموارد المائية والرى. وينطبق ذلك أيضا بالنسبة للمنطقة الطولية المسماه "بدرب الأربعين" فهى لاتتبع إدارياً ولا تخطيطاً مشروع توشكى، ومع ذلك تهتم وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والرى بتنميتها خاصة بعد أن أعلن عن مشروع توشكى. وعليه فالمنطقة الجنوبية الواقعة بين منطقة شرق العوينات ودرب الأربعين، والمنطقة الواقعة بين درب الأربعين والحدود الغربية لمحافظة أسوان إلى الحدود الجنوبية لمصر لاتدخل ضمن إقليم مشروع توشكى[٣].

مما تجدر الاشارة اليه فى هذا السياق أن التنمية فى جنوب الوادى لا تشمل فقط مشروع توشكى بل هناك أيضا منطقة شرق العوينات التى تمثل الضلع الثانى لمثلث التنمية فى جنوب الوادى ومشروع درب الأربعين الذى بدأ عام ١٩٩٨ ويقع جنوب واحة باريس بالوادى الجديد وحتى حدود مصر مع السودان بنحو ٥٠ كم وهو يمثل الضلع الثالث للتنمية فى جنوب الوادى.

١-١-١ مبررات ودوافع إقامـــة المشروع:

يرجع التفكير في إقامة مشروع توشكى إلى العديد من المبررات منها دوافع اقتصادية واجتماعية وأمنية، كما أن تعدد هذه المبررات فى حد ذاته قد يبرر ضخامة حجم الاستثمارات وطول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ومنها :

أ - تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية:

إن النمو السكانى المتزايد لا يشكل مشكلة في حد ذاته إذا كان متناسباً ومتوازناً مع الإمكانات الاقتصادية والموارد المتاحة، وأهمها الأرض القابلة للاستغلال والأنشطة الممكن أقامتها عليها. إلا أن هذا التوازن مفقود نتيجة لاختلال العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض الزراعية والتى لم تتعد نسبتها خلال عام ٢٠٠٣ نحو ٣,٤% من إجمالى مساحة مصر، فضلاً عن تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية سنويا، فبالرغم من جهود الدولة في استصلاح واستزراع الأرض فان نصيب الفرد وصل إلى نحو ٠,١٢ فدان عام ٢٠٠٣[٤]، أى ما يعادل نحو ربع ما كان عليه في بداية القرن العشرين. بينما يصل هذا المعدل في أوروبا إلى نحو ٤ أفدنه/فرد، أى نحو ٣٣ ضعف مثيله في مصر، وفي الولايات المتحدة نحو ١٤فدان/ فرد، أى نحو ١١٦ ضعف مثيله في مصر[٥]. ولذا فإن التوجه نحو التوسع الزراعى بتوشكى يعد أحد محاور استراتيجية التخفيف من الضغط السكانى على الأرض الزراعية بالوادى القديم.

ب - انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغـــذائية:

أسفرت مجهودات الدولة المستمرة لزيادة الإنتاج الزراعى من السلع الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها، رغم الزيادة السكانية وارتفاع نصيب الفرد من بعض هذه السلع، عن تحقيق ارتفاع ملموس في نسبة الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع وخاصة خلال السنوات الأخيرة. إلا أن هذه النسبة مازالت منخفضة كما هو الحال بالنسبة للقمح والذرة الشامية والعدس والسكر والزيوت حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتى منها خلال عام ٢٠٠٣ نحو ٦٣%، ٦٢%، ٥%، ٧٦% ، ١٣% على التوالى[٦].

وبصفة عامة فان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية في مصر قدر عام ٢٠٠٣ بنحو ٨٢,٥%، وقدرت نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية بنحو ١٤,٤%[٧] بالاضافة الى ذلك فهناك نوعاً من عدم التوازن فى النمط الغذائى للسكان حيث تبلغ نسبة مساهمة الإنتاج الحيوانى والسمكى في السعرات الحرارية التى يتناولها الفرد يوميا نسبة لا تتعدى ٧,٦%، ٠,٧% من إجمالى السعرات الحرارية للفرد على التوالى[٨]. وقد يرجع ذلك الى عوامل عـــديدة بعضها مرتبط بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية وبعضها

لأرتفاع أسعار البعض الآخر منها، والبعض الآخر لانخفاض مستوى الدخول لدى نسبة كبيرة من السكان.

لذلك فإن ضمان توافر واستدامة السلع الغذائية بما يلبى الاحتياجات الاستهلاكية والغذائية للمواطن في ظل الزيادة السكانية المتواصلة ومحدودية الأراضى الزراعية وزيادة إنتاجيتها يعد تحديا كبيراً يواجه واضعى السياسات. وقد راعت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك البعد الاقتصادى والاجتماعى وأستهدفت تحقيق معدل نمو سنوى في الإنتاج الزراعى يصل إلى نحو ٤,١% سنويا حتى عام ٢٠١٧، وذلك عن طريق التوسع الزراعى الأفقى والرأسى (للانتاج النباتى والحيوانى على حد سواء). ويأتى مشروع توشكى ضمن مشروعات التنمية العملاقة ليضيف خلال مراحله الأولى مساحة قدرها ٥٤٠ ألف فدان يتم زراعتها بتراكيب محصولية متنوعة وتشمل العديد من المحاصيل الاستراتيجية البديلة للواردات، باستخدام الأساليب والتقنيات المتطورة بما يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتى من الحاصلات والسلع الزراعية والغذائية وإنتاج سلع خاليه من الملوثات الكيماوية.

ج- عجـز الميزان التجارى والزراعى:

بالرغم من الجهود المكثفة التى تبذلها الدولة من أجل دفع عجلة التصدير سواء في مجال التشريعات الخاصة بتبسيط الإجراءات التصديرية أو بمنح المستثمرين والمصدرين حوافز متعددة أو عقد الاتفاقات الدولية لدعم القدرة على النفاذ للأسواق أو تحسين السياسات النقدية والمالية، إلا أن حجم الصادرات الزراعية بصفة عامة والغذائية منها بصفـة خاصة مازال منخفضاً (رغم اتجاهه للتزايد خلال السنوات الماضية) وغير مستقر ولا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالى الصادرات القومية، حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام ٢٠٠٣ نحو ٤,٩٤ مليار جنيه تمثل نحو ١٠,٣% فقط من إجمالى الصادرات السلعية، وذلك في مقابل نسبة قدرها ١٩,٣% عام ١٩٩٢[٩].

ومع الزيادة السنوية للواردات الزراعية والتى بلغت قيمتها عام ٢٠٠٣ نحو ١٨,٢٤ مليار جنيه فإن الميزان الزراعى والغذائى شهد عجزاً قدره نحو ١٣,٣مليار جنيه تمثل نحو ٤١,٦% من اجمالى عجز الميزان التجارى خلال العام المشار إليه. هذا ويشارك عجز الميزان الغذائى بالنسبة الأكبر حيث تمثل الصادرات الغذائية نحو ٢٢% من الواردات نفسها كما تمثل الواردات الغذائية نحو ٢٧% من الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٣[١٠].

وحيث أن مشروع توشكى يهدف إلى استصلاح واستزراع مساحة تقارب نصف مليون فدان بالعديد من الحاصلات الزراعية التى ثبت نجاح زراعتها بالمزارع التجريبية والإنتاجية والتى شملت حاصلات تصديرية تتمتع بميزة تنافسية عالية سواء من حيث موعد

حصادها وتصديرها، أو معاملاتها غير الكيماوية، أو اتساقها مع متطلبات الجودة العالميه، وذلك بجانب زراعة العديد من السلع البديلة للواردات فإن ذلك من شأنه المساهمة في تحسين الميزان التجارى الزراعى والغذائى مستقبلاً.

د- تزايـــد مشكلة البطـــالة:

على الرغم من الجهود المتصلة والمبذولة من قبل أجهزة الدولة المختلفة للحد من مشكلة البطالة، إلا أن هذه المشكلة مازالت تلقى بظلالها على المجتمع المصرى في ظل الزيادة السكانية المستمرة والزيادة في الطلب على العمل من القادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة، ومحدودية القدرة على دفع مزيد من الاستثمارات لإقامة مشروعات جديدة من جهـــة أخرى. وقد شهدت نسبة البطالة في قوة العمل انخفاضاً طفيفاً خلال العشر سنوات الماضية، حيث انخفضت (وفقاً لتقارير التنمية البشرية) من ١١,٣% عام ١٩٩٥ إلى ٩,٩% عام ٢٠٠٤، إلا أن عدد العاطلين عن العمل (والذى يقارب نحو ٢ مليون نسمه بدون أخذ البطالة المقنعة والموسمية في الاعتبار) تزايد مع زيادة حجم القوه العاملة وهو ما يمثل تحدياً كبيراً يواجه جهود التنمية في مصر نظراً للآثار السلبية المترتبة على وجود البطالة (وخاصة فيما بين الشباب) سواء اقتصاديا أو اجتماعيا وما تحمله من تهديد للأمن والسلام الاجتماعى. ويمثل مشروع توشكى أملاً جديداً لخلق المزيد من فرص العمل، حيث يقدر أن يستوعب هذا المشروع خلال مراحله الأولى نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل تعمل في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتوقع إقامتها سواء الزراعية أو الصناعية أو السياحية أو الخدمية الأخرى، الأمر الذي سيسهم في حل مشكلة البطالة.

كما أن توفير المشروع لفرص العمل سيساعد في زيادة الدخول مما يؤدى إلى زيـــادة القدرة الاستثمارية مستقبلاً وبالتالى زيادة معدلات التنمية مما يؤدى إلى خلق فرص عمل إضافية.

هـــ- ارتفـــاع نسبة الفقراء:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر القضايا التى تواجه المجتمع المصرى، وتشكل أهم معوق لجهود التنمية في مصر، خاصة وأن الفقر قضية متعددة الأبعاد، فعلاوة على البعد الاقتصادى للفقر فهناك الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية. ورغم الجهود المبذولة من الحكومة للقضاء على مشكلة الفقر، إلا أنها مازالت قائمة، حيث أنه وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فان نحو خمس السكان فى مصر يعانون من الفقر، وترتفع نسبة الفقر إلى نحو ٣٤% فيما بين سكان محافظات الوجـــه القبلى.

وعلى ذلك فإن أحد مبررات إقامة مشروع جنوب الوادى (توشكى) هو التخفيف من حدة الفقر والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية فيما بين محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى نظراً

لاعتماد منطقة توشكى على الاستعانة بالجزء الأكبر من العمالة والأسر من محافظات الوجه القبلى والتى من المتوقع أن تضم من بينها شريحة من فقراء الريف العاملين بأجر يومى، وغير الحائزين لأراضى زراعية، وذلك بجانب صغار الحائزين أو المالكين لمساحات صغيرة من الأراضى الزراعية سواء من المزارعين أو أصحاب المدخرات الصغيرة.

و- تزايد الضغط السكانى على المساحة المأهولة:

تبلغ المساحة المستغلة في مصر نحو ١٢,٥ مليون فدان، تمثل نحو ٥% فقط من المساحة الكلية لمصر ويقطنها ما يقرب من ٧٠ مليون نسمه وهى نسبة مازالت منخفضة للغاية رغم اهتمام الدولة بالتوسع في إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة بخطط التنمية الاقتصادية المتتالية. وقد أدى التركز السكانى على المساحة الأرضية المأهولة إلى ارتفاع الكثافة السكانية بتلك الاراضى إلى نحو ٨٩٦,١ فرد/كم^{٢} عام ٢٠٠٣، وهو ما يضع مصر ضمن أكثر دول العالم كثافة سكانية. وقد أستهدفت خطط التنمية المتعاقبة تخفيض الكثافة السكانية بالمناطق المأهولة وتجنب ما يرتبط بها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية وأمنية من خلال إعادة توزيع السكان على المناطق الجغرافية المختلفة بشكل يمكن معه الاستفادة من المساحات الشاسعة والثروات الطبيعية غير المستغلة من خلال الامتداد العمرانى خارج الحيز المعمور، ومنها منطقة توشكى، والتى يستهدف بتنميتها زيادة المساحة المأهولة في مصر من نحو ٥% إلى ٢٥%. ويضم المخطط العمـرانى لمنطقـة توشكى استيعاب نحو ٣,٣ مليون نسمه حتى عام ٢٠١٧، وهذا المجتمع العمرانى المنشود ليس مجتمعاً سكانياً فحسب وإنما يقام أساساً لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١-١-٢ أهـداف المشروع:

تعتمد فكرة المشروع على استصلاح واستزراع الأراضى بمنطقة توشكى اعتماداً على مياه النيل بما يكفل إنشاء تجمعات عمرانية جديدة بعيداً عن الوادى القديم الضيق يرتكز قوامها الاقتصادى على الزراعة وأنشطتها المتكاملة بما يحقق الاستيطان البشرى بالمنطقة. وتقوم فلسفة المشروع على فتح مجالات الاستثمار فى المشروع لجميع المستثمرين مصريين وعرب وأجانب، وذلك من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاعين العام والخاص للمساهمة فى عملية التنمية بنسب تتراوح ما بين ٧٥%-٨٠% للقطاع الخاص والإستمارى، وبالتكاتف مع كافة أجهزة الدولة التى تضطلع بما يتراوح ما بين ٢٠-٢٥% من إجمالى حجم استثمارات المشروع والمقدرة بنحو ٣٠٠ مليار جنيه، وذلك خلال فترة زمنية تبلغ ١٢ عام (حتى

٢٠١٧)*. وتخصص الاستثمارات الحكوميه كلها لإنشاء أعمال البنية القومية (المحطة وشبكة القنوات الرئيسية والكهرباء والطرق الرئيسية)، بجانب تشغيل وإدارة وصيانة البنية الأساسية للمشروع، وبما يمهد البيئة المناسبة لتدفق استثمارات القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى بالتعاون مع المجتمع المدنى للمشاركة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التى يسعى المشروع إلى تحقيقها. ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلى:

أولا: الأهداف الاقتصادية:

أ- إضافـــة مساحات جـــديدة من الأراضي الزراعية:

تبلغ المساحة المستهدف إستصلاحها وإستزراعها نحو ٥٤٠ ألف فدان (يروى منها نحو ٨٠% بالمياه السطحية ويروى الباقى على الآبار الجوفية). ومن المستهدف أن تصل هذه المساحة مستقبلاً إلى مليون ونصف فدان تروى بالمياه السطحية بالإضافة إلى المياه الجوفية المتوفرة بمنطقة المشروع. وتمثل المساحة التى سيتم استزراعها خلال المرحلة الأولى للمشروع حوالى ٦,٨% من المساحة الكلية المنزرعة فى مصر خلال عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن تحقق هذه المساحة الأرضية مساحة محصولية قدرها ٩٤٨,٥ ألف فدان.

وفضلاً عن أن الأراضى الزراعية التى سيضيفها المشروع ستعمل على رفع نصيب الفرد فى مصر من الأرض الزراعية (والذى أخذ فى التناقص سنويا خلال العقدين الماضيين) فإنها ستساعد فى توفير احتياجات السوق المحلى من العديد من المحاصيل الاستراتيجية وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى منها وبصفة خاصة محاصيل القمح والذرة والزيوت والتى ثبت من خلال المزارع التجريبية والإنتاجية نجاحها فى منطقة المشروع. ونظراً لكون منطقة مشروع توشكى تعد منطقة معزولة وبالتالى خالية من الآفات والأمراض التى تصيب النبات والحيوان فإن ذلك يعنى توفير تكاليف المقاومة من جهة، وإنتاج سلع خالية من الملوثات الكيماوية من جهة أخرى. كما تضيف أيضا الظروف المناخية لمنطقة المشروع ميزة نسبية أخرى لمنتجات المشروع من الحاصلات الزراعية تتمثل فى قصر فترة الإنتاج، ومن ثم إمكانية زراعة عروتين من المحصول الواحد خلال نفس الموسم من جهة، وإنتاج محاصيل مبكرة النضج تضيف ميزة تنافسية لزراعات المنطقة حيث يمكن تصديرها فى مواسم يقل فيها المعروض بالأسواق الخارجية من جهه أخرى، وهو

---

* من المخطط أن تنفق الدولة نحو ٧٠ مليار جنيه، والباقى يوفره القطاع الخاص، أما التوزيع القطاعى لهذه الاستثمارات فهو كالتالى: مبانى وانشاءات ٣١%، تصنيع ٢٧%، بنية أساسية ١٧%، سياحة ١٧% والزراعة ٨% (الغرفة الامريكية للتجارة / مصر: مشروع تنمية جنوب الوادى الجديد).

ما يتم تحقيقة حاليا بعد نجاح زراعة وتصدير بعض حاصلات الخضر والفاكهة من منتجات المشروع.

ب-إقامة مشروعات للثروة الحيوانية:

نظراً لضرورة تواجد محاصيل الأعلاف ضمن التراكيب المحصولية بمنطقة المشروع لأسباب فنية فى المقام الأول وهى تحسين خواص وبناء التربة الزراعية، لذا فإن وجود الثروة الحيوانية الكافية تعد ضرورة تفرضها هذه الظروف، علاوة على إمكانية استغلال مخلفات المحاصيل الزراعية المختلفة فى تغذية تلك الحيوانات. وقد أكدت التجارب نجاح تربية قطعان الأبقار والأغنام والماعز والإبل بمنطقة المشروع. ومن المتوقع أن تحقق مشروعات الإنتاج الحيوانى بالمشروع مستويات إنتاجية مرتفعة من اللحوم والألبان نظراً لما هو متوقع لاقتناء مشروعات الإنتاج الحيوانى بمنطقة المشروع لحيوانات محسنة وإدارتها بكفاءة عالية، كما أكد المتخصصين على أن تربية ٣٠٠ ألف بقرة فى مشروع توشكى يمكن أن يوفر لمصر مليون طن لبن يتم إنتاجها حالياً فى الوادى من نحو ٣,٥ مليون رأس من الأبقار(١١).

ج- إقامة مجمعات زراعية صناعية:

من المستهدف استغلال وتصنيع المواد الخام الزراعية التى سينتجها المشروع وذلك فى إطار المجمعات الزراعية الصناعية التى تهدف إلى استخدام النمط التكنولوجى المتقدم فى زراعة وتصنيع الخامات الزراعية وتحقق تلك المجمعات العديد من المزايا بمنطقة المشروع منها:

- زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعى.
- خلق فرص أفضل لتسويق الإنتاج محلياً وخارجياً.
- ضمان حصول المصانع على حاجتها من الخامات الزراعية بالكميات والمواصفات المناسبة.
- تخفيض نسب الفاقد من المواد الخام الزراعية نتيجة لحفظ المنتج الزراعى وتنظيم عرضه فى الأسواق.
- دفع التطور الزراعى والصناعى إلى آفاق جديدة نتيجة استخدام أساليب إنتاجية متطورة مما يرفع من الميزة التنافسية للمنتجات وإمكانيات تسويقها محلياً وخارجياً.
- توفير مزيد من فرص العمل (كغيرها من المشروعات الإنتاجية الأخرى بالمشروع) مما يساعد على تشجيع توطين السكان بمنطقة المشروع.

د- إقامة مشروعات صناعية:

تتمتع منطقة المشروع بالعديد من مقومات التنمية الصناعية يأتى في مقدمتها تواجد العديد من الثروات المعدنية مما يجعل منها أحد المراكز الهامة للصناعات التعدينية والتى يساعد بعضها على تلبية احتياجات البناء والتعمير بمنطقة المشروع وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية، وتعد منطقة توشكى مؤهلة لإقامة العديد من الصناعات الأخرى لقربها من الشبكة الكهربائية، وشبكة الطرق الرئيسية مع المحافظات المجاورة كالصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية، وذلك بجانب صناعة المعدات والآلات الزراعية.

هـ - إنشـــاء وتطوير شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية:

إن إنشاء وتطوير شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية والبنية االتسويقية اللازمة لنقل وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية من منطقة المشروع إلى مناطق الاستخدام تأتى ضمن أهداف المشروع التى يشارك فى تنفيذها كل من الاجهزه الحكومية والمستثمرين بالمنطقة.

و- تشجيع الأنشطة السياحية

تتميز منطقة توشكى بإمكانية استغلالها لتقديم منتج سياحى متنوع ومختلف عن العديد من الأنشطة السياحية الأخرى المعروفة، حيث تتمتع بميزة نسبية تعتمد على بيئة صحراوية ذات خصوصية شـــديدة مما يشجع على سياحة السفارى، وسياحة السيارات، والسياحة العلاجيـــة، فضلاً عن توفيـــر مقومات السياحة التقليديـــة (الثقافية والتاريخية) نظراً لوجود العديد من الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية والإغريقية والإسلامية.

والجدير بالذكر أن توشكى، كجزء من مجتمع جنوب الوادى، يمكن أن تكون منطقة جذب مستقلة لمجموعة من الأنماط السياحية. وقد تكون منطقة مرور أو خدمات لبرامج سياحية بمناطق مجاورة ومن أهمها مدينة أبو سمبل السياحية والمناطق السياحية الجديدة على ساحل البحر الأحمر .

ثانياً : الأهداف الاجتماعية:

تتضمن هذه الأهداف ما يلى: